تعميم رقم (٦٦٨٢/٣/١٠) تاريخ ٢٠١٢/٦/١٤

لوحظ مؤخراً ومن خلال الرقابة المكتبية والميدانية على أعمال البنوك عدم توخي الدقة من قبل بعض البنوك في المعلومات والبيانات التي يتم تزويد البنك المركزي بها، الأمر الذي يُؤثر على وجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعدم فاعلية أنظمة المعلومات المعمول بها لدى تلك البنوك، مما يؤدي بالتالي إلى إضاعة الكثير من الوقت والجهد لتعديل تلك المعلومات والبيانات غير الدقيقة من قبل البنك المركزي والبنوك، ويحول دون اتخاذ القرار اللازم في الوقت المناسب.

ولما كانت مسؤولية تزويد السلطة الرقابية بمعلومات ذات جودة تقع على عاتق مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية، فإننا نؤكد على ضرورة إيلاء هذا الأمر الأهمية المطلوبة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمعالجة مواطن الخلل المتعلقة بهذا الأمر، وبخلاف ذلك فإننا سنضطر أسفين إلى تطبيق أحكام المادة (٨٨/ب) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وبما في ذلك فرض الغرامات النقدية.